قراءة في كتاب:

الديمقراطية والتحول الديمقراطي: السيرورات والمأمول في عالم متغير، للمؤلف: غيورغ سورسن، ترجمة: عفاف البطاينة، الصادر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، الطبعة الأولى، 2015، عدد الصفحات 312.

الباحثة ســـارة عجرود
طالبة دكتوراه – قسم العلوم السياسية
جامعة المسيلة (الجزائر)
sara.adjeroud@yahoo.fr

◇◇

سعى الباحث غيورغ سورسن، الأستاذ الفخري في جامعة Aarhus بالدانمرك، من خلال هذا الكتاب التطرق إلى مختلف وجهات النظر المختلفة حول تحديد معنى الديمقراطية، والذي من الصعب تحديده ويؤكد أيضا على الكيفية التي يحدث بها الانتقال من الحكم التسلطي إلى الديمقراطية، وتطرق أيضا إلى فكرة مهمة مفادها أن مفهوم الانتقال مفرط ولا يغطي المصير الحالي لتغير الأنظمة، وانه في حقيقة الأمر ما وقع لم يكن سوى تحول من "الانتقال" إلى "الجمود"، بمعنى أن عدد كبير من الأنظمة ما تزال في شبه الديمقراطية أو شبه التسلطية، كما يناقش الباحث أيضا فكرة الترويج للديمقراطية من الخارج مع التركيز على التوازن الدقيق الذي ينبغي للمروجين من الخارج أن يحافظوا عليه بين التأثير في سيرورة التحول الديمقراطي من جهة وترك السيطرة النهائية لمن هم في الداخل من جهة أخرى وان هذا الترويج أمر صعب جدا. ليركز الباحث فيما بعد على فكرتي الآثار المحلية المحتملة والمتعلقة بالتنمية الاقتصادية والرفاه وحقوق الإنسان وان هذا الرفاه لن يتحقق بالضرورة في ظل الديمقراطيات الهشة، وفكرة الآثار الدولية للديمقراطية وان والنهوض الديمقراطي الحالي يسير باتجاه قد يهدد مواصلة التقدم الديمقراطي ويلحق به أضرار جمة.

تناول الباحث في هذا الفصل المعنون بـ"ما معنى الديمقراطية" حيث اكد انه يصعب إيجاد تعريف لها، وهذا راجع إلى النقاشات المكثفة منذ قرون حول الطريقة العملية التي ينبغي أن تنظم بها الديمقراطية والشروط المسبقة التي تتطلبها، كما نجد

أن هذه النقاشات تشترك في عنصر مهم يتمحور حول سياق المجتمع المعاصر كما يتصوره أولئك الذين قدموا هذه الإسهامات، وبما أن المجتمعات تتطور بطرائق مختلفة في عالمنا اليوم فمن غير المستغرب ان يبقى معنى الديمقراطية موضع سجال، ثم ينتقل الباحث إلى سبل قياس الديمقراطية ويرى انه عندما يتم دراسة وضع الديمقراطية في بلد ما من المفيد الاستعانة بمؤشر "فريدوم هاوس" (بيت الحرية) لان هذا المؤشر يوظف ثلاثة أبعاد مهمة جدا في قياس درجة الديمقراطية وهي: المنافسة، المشاركة والحريات المدنية والسياسية، وذلك بحجة أن الأنظمة الديمقراطية تتفاوت تفاوتا كبيرا في أنماطها المؤسسية، ضف على ذلك أن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية تؤثر في نوعية الديمقراطية، وفي الأخير يتوصل الباحث عبر هذا الفصل إلى انه عند البحث عن معنى الديمقراطية يجب الاهتمام بالأفق الزمني، إلى جانب الاهتمام بمستويات التحليل وأهمية فهم الوضع الدولي الذي يتجاوز مستوى الحكومة القومية، والأوضاع المحلية الأدنى مستوى منها.

أشار الباحث في هذا الفصل الذي جاء تحت عنوان "سيرورات تغير النظام الحاكم" الى الشروط المسبقة لتحقيق الديمقراطية وهي التحديث والثروة كعوامل مواتية للديمقراطية، بالإضافة إلى الثقافة السياسية والشرط الثالث المرتبط بالبنية الاجتماعية للمجتمع من خلال الطبقات والجماعات المحددة التي يتكون منها المجتمع، وأيضا هناك شرط العوامل الخارجية التي تشكل السياق الدولي لما يشهده كل بلد على حدة من سيرورات. وتوصل الباحث هنا إلى انه من المستحيل التوصل إلى قانون عام مفاده أن الديمقراطية من شانها أن تظهر دائما إن توافرت لها شروط مسبقة، وبالتالي ضرورة تفاعل بين أوضاع اجتماعية وثقافية واقتصادية من جهة، وقرارات تتخذها الأطراف السياسية الفاعلة من جهة أخرى، ووصف الباحث سيرورة الانتقال إلى الديمقراطية من خلال نموذج بسيط والشرط الأساسي لخلفية هذا النموذج هو الوحدة الوطنية. والمراحل المتراكبة للانتقال هي المرحلة التحضيرية التي تتسم بنضال سياسي يقود إلى انهيار النظام اللاديمقراطي، ومرحلة اتخاذ القرار التي تتأسس فيها عناصر واضحة المعالم من نظام ديمقراطي، وأخيرا مرحلة التحول التي تشهد مزيدا من التطوير للديمقراطية الجديدة وبالتدرج تصبح الممارسات الديمقراطية جزءا راسخا في الثقافة السياسية. ولكن هذه المراحل ليست مفروضة على أن تتبعها جميع الدول لأنه ليس هناك قانون تاريخي يؤكد بان الأنظمة يجب أن تتحول من التسلطية إلى الديمقراطية.

أكد الباحث في هذا الفصل تحت عنوان "من الانتقال الى الجمود: الديمقراطية في الالفية الجديدة"، أن مفهوم الانتقال مفرط ولا يغطي المصير الحالي لتغير الأنظمة وتم تدعيم هذا الرأي بالتطرق إلى السمات المميزة لتغير الأنظمة في التوجهات الديمقراطية، فمنها ما يتعلق بالانتخابات حيث أن العديد منها لا يبادر حتى باتخاذ خطوات للمضي باتجاه الديمقراطية فتبقى هذه البلدان مجرد ديمقراطيات انتخابية. وتتعلق الخاصية الثانية بالافتقار إلى "الدولنة"، بمعنى الافتقار إلى وجود المؤسسات والإجراءات الضرورية للحفاظ على النظام، أما الخاصية الثالثة وهي هيمنة النخب ما يعوق تبني سياسات تتعارض مع المصالح الحيوية لهؤلاء. فمن خلال الخاصيات السابقة الذكر فإنها ترسم مشهدا سوداويا للغاية عن عمليات الانتقال الحالية إلى الديمقراطية، لكن حسب الباحث ثمة جانبا واعدا يتعلق بالحراك والتنظيم الشعبي، فحتى تهيمن النخب على عملية الانتقال نجد مقدارا من النشاط الشعبي الذي لا يستهان به. فلب عملية الحراك والتنظيم الشعبي يكمن في كونها فوران سريع وعارم ينتهي أمره بسرعة، وهكذا فالحراك والتنظيم الشعبي يتكون من عنصرين هما: الحركات الاجتماعية الجديدة، والمجتمع المدني الذي يجري إحياؤه خلال فترة الانتقال. وتوصل الباحث في ختام هذا الفصل إلى أن سيرورات التحول الديمقراطي في السنوات الأخيرة هي بدايات هشة لا تزال فيها الديمقراطية مقيدة.

يناقش الباحث في هذا الفصل المعنون بـ"ترويج الديمقراطية من الخارج" التاريخ الطويل لهذا الترويج، حيث يمكن أن تكون للجهات المانحة مصالح أخرى غير الترويج المحض للديمقراطية وقد تؤيد نماذج وممارسات لا تلاءم البتة البلد المتلقي، ومع ذلك فان الجهات الخارجية قادرة على تقديم التأييد الكبير لسيرورة التحول الديمقراطي في بلد معين من خلال الإعداد لانتخابات حرة ونزيهة، كما يشير الباحث إلى انه ما من شك في أن الجهات المانحة ساعدت في تحسين عدد كبير من الانتخابات في العقود الماضية. وعرج الباحث فيما بعد إلى التحدي الأكبر الذي يواجه الجهات الخارجية المانحة هو التحول الإضافي للديمقراطية، فنظرا لهذه المشكلات التي تتخلل كل من نموذج الانتخابات ونموذج السوق للتحول الديمقراطي بذل الباحثين جهدا اكبر من اجل رؤية أوسع للقضايا السياسية والاقتصادية التي تعرضت للأخطار أثناء عملية الانتقال، ولكن بحسب التقارير الحديثة هناك متاعب اكبر تلوح في الأفق خصوصا أن الهجوم على مساعدات الديمقراطية بدا يظهر في عدد من البلدان فهناك مقاومة من نوع خاص للبرامج التي تسعى إلى تمكين المجتمع المدني، وردة الفعل هذه تجعل العديد من البلدان تستبدل

"الانتقال" فيها بحالة "الجمود"، وتوصل الباحث إلى أن أوضاع ترويج الديمقراطية من الخارج لم تشهد تحسنا.

يتناول الفصل الذي عنون بـ "الاثار المحلية للديمقراطية: هل تحقق النمو والرفاه؟" الآثار المحلية للديمقراطية على التنمية الاقتصادية حيث يرى الباحثين وجود تباين بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي، وذلك لأسباب اقتصادية وسياسية فترتبط الأسباب الاقتصادية بحقيقة أن النمو يتطلب فائضا اقتصاديا متاحا للاستثمار، وهناك من لديه تحفظات اقتصادية على الديمقراطية، وهناك من لديه تحفظات سياسية على الديمقراطية فينطلق من حقيقة مفادها أن التنمية الاقتصادية تعزز على أكمل وجه عندما تتوافر درجة عالية من الاستقرار السياسي، وبالتالي فالديمقراطية غير مقيدة في هذا الصدد لأنها تعرض مؤسسات البلدان النامية أصلا للضغط الذي تمارسه جماعات مختلفة في المجتمع والنتيجة تكون الفوضى وعدم الاستقرار. وهنا تكون حجة الباحثين ليثبتوا أن الحكم التسلطي يكون ملائما أكثر لدعم التنمية الاقتصادية من الديمقراطية، ونجد فريق آخر مناقض يرد على هؤلاء القائلين بان الديمقراطية تضر بالنمو بحجة انه فعلا كمية معينة من الفائض الاقتصادي إما أن تستثمر أو تستهلك لكن ليس الاثنين معا، ومن ثم يقلب النقاد الحجة القائلة بان الديمقراطية لا يمكنها تامين الاستقرار والنظام رأسا على عقب، وذلك بالإشارة إلى أن التسلطية يمكن أن تعني الحكم التعسفي والتدخل غير المبرر في شؤون المواطنين، والنظام الديمقراطي وحده هو القادر على توفير بيئة واعدة تزدهر في ظلها التنمية الاقتصادية وأخيرا تم التطرق إلى الحجة المتعلقة بالحاجة إلى مبادرة الدولة باتخاذ تدابير شاملة ومنسقة من اجل تشجيع التنمية الاقتصادية، وفي المجمل فان موقف النقاد يتمثل بان الديمقراطية ليست على الدوام أكثر ملائمة لدعم التنمية الاقتصادية من الحكم التسلطي، ويمكن أن تؤدي الانتقالات إلى عدم استقرار انتهاكات أعلى لحقوق الإنسان من ذي قبل.

تم التركيز في هذا الفصل المعنون بـ"النتائج الداخلية للديمقراطية: السلام والتعاون" على الآثار الدولية للديمقراطية، فيعد "كانط" من مؤيدي الأطروحة القائلة بان الديمقراطية قوة مهمة للسلام، وتأسيس الديمقراطيات في العالم بحسبه هي نزعة طبيعية على الرغم من احتمالية وقوع انتكاسات، بيد أن عددا من الدراسات الحديثة ترفض الفكرة القائلة بان الديمقراطيات أكثر سلمية من الأنظمة الأخرى لكن النقاش لم ينتهي عند هذا الحد، لان الدراسات التجريبية توصلت إلى نتيجة انه مع ميول الديمقراطيات إلى الحرب إلا أنها لا تحارب بعضها البعض وبالتالي تعد هذه النتيجة

أساس التفاؤل الحالي بين العديد من الباحثين وصناع السياسات، ولكن توصل الباحث في الأخير إلا انه من الخطأ الاعتقاد بان الاتحاد السلمي يتسع تلقائيا ليشمل بلدانا هي في المراحل المبكرة من سيرورة تحول ديمقراطي طويلة ودقيقة، أو بلدنا لم تطور أواصر أخلاقية واعتمادا اقتصاديا متبادلا، وتزيد سيرورات التحول الديمقراطي الراهنة من احتمالات اتحاد سلمي اكبر لكنها لا تضمن تحققه، حيث تقع أفاق ضم ديمقراطيات الجنوب الجديدة على نحو خاص إلى الاتحاد السلمي ضعيفة للغاية، ويرى النقاد بان لدى مؤيدي النظرية مشكلة لأنها ليست واضحة تمام الوضوح، لأنه ليس من السهل تحديد الآليات الخاصة التي تقود من الديمقراطية إلى السلام ومن ناحية أخرى فانه من الصعب رفض الطرح العام بوجود علاقة بين الديمقراطية الراسخة والسلام.

إن ما تطرق إليه الباحث من أفكار جد قيمة حول الديمقراطية والتحول الديمقراطي واعتمد في ذلك على نماذج دول وإحصائيات كانت قائمة على مؤشرات عالمية لقياس درجة الديمقراطية، وأيضا توضيحه وتأكيده لمفهوم التحول الذي اعتبره مجرد قفزة من مفهوم الانتقال إلى الجمود، وبالتالي فتقريبا دول العالم ما زالت تعيش حالة الأنظمة شبه الديمقراطية، وهذا بحجة أن سيرورات التحول الديمقراطي في السنوات الأخيرة ما هي إلا بدايات هشة مازالت فيها الديمقراطية مقيدة، لكن كان قصور الباحث عندما أشار إلى فكرة الترويج للديمقراطية من الخارج انه أمر صعب جدا لكن إذا كان هذا صحيح، فكيف نفسر الحروب والصراعات الحالية القائمة في بعض الدول النامية؟. كما ثمن الباحث فكرة الآثار المحلية للديمقراطية وانه ليس بالضرورة أن تتحقق التنمية الاقتصادية في ظل الديمقراطيات الهشة، كما أصاب أيضا في تركيزه على الآثار الدولية وعلاقتها بالسلام وأكد أن النهوض الديمقراطي الحالي يسير باتجاه قد يهدد مواصلة التقدم الديمقراطي.